

التقويم التربوي وأثره في نجاح عملية التدريس

للأستاذ ونوغي إسماعيل

جامعة فرحات عباس - سطيف -

خلاصة:

التقويم التربوي جزء لا يتجزأ من العملية التعليمية، فهو مدمج فيها وملازم لها، كما أنه كاشف للنقائص ومساعد على تشخيص الاختلالات والتذبذبات التي يمكن أن تحصل خلال عملية التعلم، وتساعد على استدراكها بصورة منتظمة وعادية، وبهذه الصفة يتم استغلال أخطاء التلاميذ ونقائصهم في الوصول إلى تصور مناسب لطرائق تعليمية تتكفل بتلك النقائص وتعمل على إزالتها على هذا الأساس جاء هذا المقال ليسلط الضوء على الدور الفعال للتقويم وأثر ذلك في عملية التدريس.

RESUME:

L'évaluation éducatif est une partie qui ne se découpe jamais de l'opération didactique, il est agrégatif et concomitant sur elle, il est aussi déclaratif des inconvénients et aidant de personification les défauts et les oscillations qui se trouve à travers l'opération d'enseignement, elle aide aussi de l'à rattraper d'une façon régulière et ordinaire, de cette manière on peut exploiter les fautes des élèves et leurs manques afin d'approcher à

un concept adéquat des méthodes didactiques capable de suspendre ces erreurs des étudiants. Sur ses points et autres cet article se base afin d'éclairer le rôle principale d'évaluation et ces traces dans l'opération éducatif.

منطلق:

إن أهمية التقويم في أي نشاط من نشاطات الحياة أمر ذو أهمية لا تخفى على أي إنسان واع، إذ من دون التقويم أو القياس لا يمكن لأي عمل أن يستقيم، ولا يقدر أي امرئ أن يعرف مدى تحقيقه لأهدافه أو إنجازته السليم والصحيح لعمله من دون تقويم مستهدف ومنظم، وعملية التقويم شبيهة بالعملية الحسابية التي يقوم بها الإنسان تجاه ما يؤديه من أعمال في حياته اليومية فيمكن للأستاذ أن يقوم ما يقوم به من أعمال بعد كل نشاط تربوي، وذلك من خلال مراجعة أدائه في القسم ومدى نجاحه في ذلك النشاط، وأيضا مدى قناعاته بوصول رسالته للمتعلمين، ويستطيع أن يثبت درجة نجاحه من خلال طلبته المباشرين الذين تلقوا عنه ذلك النشاط، كما يمكن للمعلم أن يقوم نفسه وقيم مدى استيعابها لعلم من العلوم، وذلك عن طريق إدراك وفهم ما تلقاه عن أستاذه، وإذا لم يكن في مقدور الأستاذ أن يقوم نفسه فقد عيّنت وزارة التربية الوطنية المفتشين الذين يشرفون على مراقبة الأستاذ وتوجيهه التوجيه السليم أما المتعلم فإن لم يكن في مقدوره تقويم نفسه التقويم الصحيح، فإن الأستاذ هو الذي يتحمل مسؤولية توجيهه الوجهة المستقيمة.

ونظرا لأهمية التقويم في العملية التربوية على وجه الخصوص، فإن العلماء والكتاب سخرُوا أقلامهم لتأليف الكتب والمجالات، وكرسوا ألسنتهم في المجالس العربية، والندوات التربوية للتبوية بخطورة المسألة في حاضر الأمة ومستقبلها، ولم يكتف أولو الأمر والمعنيون المباشرون بهذه القضية بتشجيع

التأليف في القياس والتقويم باللغة الوطنية فحسب، بل راحوا يدعّمون ترجمة الكتب الأجنبية التي ألّفت في هذا المجال، وهناك مؤلفات كثيرة عنيت بعنصري التقويم والقياس في التربية والتعليم، وركزت على المعلم والمتعلم وخصائص كل منهما، والملابسات التي تحيط بهما، وقد وضعت يدي على مجموعة كبيرة من أسماء الكتب والمراجع أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: كتاب التقويم التربوي للأستاذ محمود عبد الحميد حامد، وكتاب الإشراف التربوي للدكتور حامد الأفندي، والتدريس والتعلم للدكتور جابر عبد الحميد، وكتاب التجديد في التعليم الجامعي للأستاذين شبل بدران وجمال الدهشان، وكتاب التدريس نماذجه ومهاراته للدكتور كمال زيتون وسيكولوجية التدريس للأستاذين يوسف قطامي ونايفة قطامي، وكتاب المرشد الفني لتدريس العربية للدكتور فيصل حسين، وكتاب منهج التربية في التّصوّر الإسلامي للأستاذ علي مذكور، وكتاب التكنولوجيا في عملية التعلم والتعليم للدكتور بشير عبد الحليم، وكتاب القياس والتقويم في التربية وعلم النفس للدكتور سامي محمد ملحم... هذا بالإضافة إلى كتب مترجمة أذكر منها:

- أبعاد التعلم (مترجم).
 - أساليب جديدة في التعليم والتعلم: تقويم الوحدات التعليمية (مترجم).
 - تصميم البرامج التعليمية (مترجم)... وغير ذلك من الكتب والمراجع التي عنيت بالتعليم والتقويم، وينبغي في هذه المجال أن نعرف الحقيقة التي ينطوي عليها التقويم والقياس، ثم ما هي الظروف والملابسات المحيطة بهما وطبيعة الأدوات المستخدمة لهذا الغرض، مع التّركيز على القائم بمهمة التقويم، والذي ينطبق عليه مجال ذلك التقويم.
- لقد تعرّض علماء كثيرون لموضوع التقويم والقياس في كل ميادين الحياة لاستثمار أيّ نشاط وجني ثماره، والذي يعنينا هنا هو التقويم التربوي الذي

يصح مفاهيم كثيرة في قطاع التربية والتكوين والتعليم، لأن التقويم التربوي هو المكون المهم من مكونات العملية التربوية وهو من المدعمات الأساسية التي يركز عليها التعليم في كل مراحلها، وقد ذكرت الأستاذة فتيحة بن مالك في هذا المجال ما له علاقة بالتقويم التربوي حيث قالت: «والجدير بالذكر أن التقويم التربوي بمعناه الشامل لا يقتصر على إصدار الأحكام على التلميذ وإنجازاته فحسب، بل يسعى إلى جعل المدرس أكثر فعالية، بالرجوع إلى النتائج المحصل عليها خلال عملية التقويم... ويمكن تصور التقويم التربوي على أنه مجموعة من الأفعال التي يمكن تحليلها إلى مجموعة من الأداءات المضبوطة تشكل في كليتها سلوكا منسجما»¹.

وقد تعرّض الأستاذ سامي ملحم للتقويم والقياس محاولا تحديد معنييهما، ومشيرا إلى الفرق بينهما قائلا: «القياس لغة من قاس بمعنى قدرّ نقول قاس الشيء بغيره أو على غيره أي قدره على مثاله، والقياس عملية يقصد بها تحديد أرقام الأشياء والأحداث وفقا لقوانين.

أمّا التقويم لغة فبمعنى قوّم الشيء أزال اعوجاجه، نقول قوّم الرمح عدله وقوّم المتاع جعل له قيمة معلومة، قوّم الأثر الأدبي أو نحوه حكم على قيمته أو عين قيمته، والتقويم عملية يقصد بها إعطاء ظاهرة معيّنة أو شيء مادّي محسوس أو سلوك شخص قيمة محددة عن طريق استخدام الأدوات الموضوعية الدقيقة، أو الرجوع إلى معايير ثابتة، غالبا ما تكون نتيجة تجريب طويل»² ومن الجدير بالإشارة إلى أنّ التقويم أو القياس يقتضي كلّ منهما مادة معيّنة للتقويم، من دون تلك الأرضية لا يمكن أن يكون هناك تقويم، وتلك المادة أو الأرضية هي التي تُسخر لها وسائل وإمكانات للتقويم، والذي يعيننا في هذا الجانب هو تقويم التّعليم في الجامعة، من حيث ظروف الأستاذ الجامعي المشرف على العملية التعليمية، ومن حيث أحوال الطالب الجامعي ومن حيث البرامج التعليمية المقررة، ولمزيد من التفاصيل نسير إلى الحديث عن القضايا المصيرية

والمتحكّمة مباشرة في عملية التّقيوم، إذ ما من شك أنّ التّقيوم هو الذي يعيد الأمور إلى نصابها، وهدفه في العملية التعليمية الجامعية هو كما ورد عند الأستاذ محمد كراكي: « يهدف التّقيوم في العملية التّعليمية الجامعية إلى صقل الأفكار وتنمية المواهب، والقدرات الفكرية للطّالب. ولا بدّ من أن يُبنى على أسس علمية، وتربوية مكتسبة، لأنّ ذلك يُؤدّي إلى شحن الطالب بحقائق علمية متنوّعة يضيفها إلى مدركاته السّابقة، فتؤهلّه للتّمييز بين الصّواب والخطأ»³ فالتّقيوم تسبقه عملية تعليمية وكسب للمعارف والمهارات حتى تستكشف وتستخبر بعد ذلك في صورة امتحان أو أسئلة اختبارية. وإذا كان الحديث عن (التّقيوم) مستفيضاً فينبغي أن أتعرض إلى مصطلح آخر قريب منه وهو (التّقييم)، نظراً للتشابه الحاصل بينهما الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى المزج بينهما إذ في كثير من الأحيان يحصل لبس بين مصطلح (تقيوم) ولفظ (تقييم) وهذا ليس بالأمر الجديد، فقد حدث منذ زمن بعيد، عند العلماء العرب القدامى من بينهم ابن منظور في لسان العرب، فقد لاحظنا فيه تشابهاً كبيراً بين استعمال مصطلحي التّقيوم والتّقييم، إذ يدلّ كل منهما على الآخر، ولذلك وجبت العودة إلى أمهات هذه المعاجم والقواميس لتزويد هذه المسألة بمزيد من التوضيح، ولمعرفة معاني التّقيوم والتّقييم يمكن الرجوع إلى مجموعة من المعاجم والقواميس العربية، على رأسها لسان العرب المحيط، لابن منظور (ت711هـ) والقاموس المحيط للفيروز أبادي (ت817هـ) والمعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية، أما ما جاء في لسان العرب في مادة (ق. و. م) فهو: (قوام الأمر بالكسر: نظامه وعمادُه، قَوْمُ السلعة واستقامها: قدرها. والقيمة ثمن الشيء بالتّقيوم، نقول تقاوموه فيما بينهم، والاستقامة: التّقيوم لقول أهل مكة: استقمتم المتاع: أي قومته وفي الحديث قالوا يا رسول الله لو قومتها لنا، فقال: الله هو المقوم، أي لو سعرت لنا وهو من قيمة الشيء أي حددت قيمتها.. وفي حديث عبد الله بن عباس: إذا استقمتم بنقد فبعت بنقد فلا بأس به وإذا

استقمت بنقد فبعته بنسيئة، فلا خير فيه فهو مكروه. قال أبو عبيد: قوله إذا استقمت يعني قومت، وهذا كلام أهل مكة، يقولون استقمت المتاع أي قومتها وهما بمعنى: قال: ومعنى الحديث: أن يدفع الرجل إلى الرجل الثوب فيقومه مثلا بثلاثين درهما، ثم يقول: بعه فما زاد عليها فلك، فإن باعه بأكثر من ثلاثين بالنقد فهو جائز، ويأخذ ما زاد على الثلاثين وإن باعه بالنسيئة بأكثر مما يبيعه بالنقد فالبيع مردود ولا يجوز.. والقيمة واحدة القيم، وأصله بالواو لأنه يقوم مقام الشيء. والقيمة ثمن الشيء بالتقويم. تقول تقاوموه فيما بينهم... ويُقال كم قامت ناقتك؟ أي كم بلغت؟ وقد قامت الأمة مائة دينار، أي بلغت قيمتها مائة دينار.. ويُقال قام ميزان النهار فهو قائم أي اعتدل..⁴ والذي يُفهم من هذه التعاريف كلها الواردة في لسان العرب ما مفاده أن التقويم هو التقدير والتثمين وإعطاء قيمة لشيء ما حتى يتسنى تمييزه عن غيره بما هو أهل له، وجدير به وأمّا ما ورد في القاموس المحيط فهو قوله: «إن القيمة بالكسر فهي واحدة القيم وما له قيمة، إذا لم يدم على شيء وقومت السلعة واستقمته، ثمّنته، واستقام: اعتدل، وقومته: عدلته فهو قويم ومستقيم.. القوام: نظام الأمر وعماده»⁵ إنّ ما يلاحظ في التعريفين السابقين للتقويم أنّ هناك تركيزا على الجذر الثلاثي لكلمة (قوم) دون التعرض للفعل (قيّم) على أنه يعني: قوم وذلك أن ما جاء في تفاصيل هذين التعريفين أنّ الفعل قوم يدل على الفعل قيّم، فالتقويم من ظاهر قوليهما إذن هو التقييم أو إعطاء الشيء قيمة أو ثمنا معيناً، وقد أدرك العلماء في العصر الحديث هذه الإشكالية فراحوا يُجيزون استعمال مصطلحي (التقويم) و(التقييم) ولكن لكل مصطلح منهما معناه الخاص به الذي يدل عليه، فهاهو مجمع اللغة العربية في القاهرة يجمع على أنّ: «قوم المعوج: عدّله وأزال عوجه وقوم السلعة: سعّرها وثمرّنها، ويُقال قوم الشيء قدر قيمته. واستقام الشيء: اعتدل واستوى. التقويم: حساب الزمن بالسنين والشهور والأيام. وتقويم البلدان: تعيين مواقعها وبيان ظواهرها، القويم: المعتدل.. القيمة: قيمة الشيء: قدره وقيمة

المتاع: ثمنه (ج) قيم، كتاب قيّم: ذو قيمة. ⁶ وجواز استعمال الفعل (قيّم) للترفة بين هذا المعنى، وبين معنى الفعل (قوّم) الذي يدلّ على عدل وجعل قويمًا أو مستقيماً، ذلك لإزالة اللبس بينهما. ولعل الأستاذ صالح بلعيد وهو عضو في المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر قد وضح المسألة جيداً في هذا الصدد بقوله: «التقويم / التقييم: يكثر استعمال هذين المصطلحين في البحوث التربوية وينبغي أن نكون على بينة دقيقة من استعمال هذين المصطلحين، وفي الحقيقة استعمل هذا بدل ذلك، ولكن بدت الأمور أن هناك فرقا بينهما كما يلي:

التقويم: هو تصحيح الخطأ أو المعوج وتقديم الإرشاد والتوجيه والتصحيح دون وضع علامة تقييم.

التقييم: هو إعطاء قيمة مادية لعمل ما، كأن تعطي له علامة 15 من عشرين، أو ملاحظة: جيد / مقبول / ممتاز...» ⁷.

وقد أشار الأستاذ محمود عبد الحليم كذلك إلى هذه المسألة بقوله: «يخلط البعض بين مصطلح التقويم ومصطلح التقييم، فالتقويم أشمل وأعم من التقييم ويقصد به التعديل أو التحسين إلى جانب تقدير القيمة من حيث الكم والكيف، فكلمة تقويم تأتي من الكلمة قوّم، وقوّم الشيء أي عدله. أما مصطلح التقييم فيعني تحديد قيمة الشيء أو مقداره أو إعطاء قدر أو قيمة للشيء» ⁸. ولا يكفي هنا أن أُشير إلى معنى التقويم من الناحية اللغوية فحسب، بل لابد من ربط المعنى اللغوي المذكور بالمعنى الاصطلاحي والمعنى التربوي، وإن كان هناك تداخل في المعنيين اللغوي والاصطلاحي لمصطلح (التقويم) فإذا أردنا أن نربط هذين المفهومين مع بعضهما البعض فإننا نلاحظ أنّ (التقويم) في اللغة هو إصلاح اعوجاج الشيء، وهو في الوقت نفسه إعطاء قيمة لهذا الشيء وتثمينه وتعيين مقداره والحكم عليه. «أما في المجال التربوي فإنّ مفهوم التقييم يعني إعطاء قيمة لشيء ما، وهذا الشيء في مجال التدريس هو منتوج التلاميذ» ⁹ عن طريق الامتحان بمختلف طرقه ووسائله، ويمكن أن نختبر التلاميذ والطلبة

لنتبين مدى فهمهم للمادة التدريسية المقدمة، أو لمعرفة المستوى التعليمي الذي وصلوا إليه في تلك المرحلة من التعليم، فالتقويم بعد ذلك هو الحكم الذي ندلي به على شيء مدروس من أجل اتخاذ قرار معين.

وللتقييم تعاريف كثيرة في كل القطاعات وخاصة في المجال التربوي وقد اهتمّ بهذه الحدود والمفاهيم خبراء في مجال التربية والتعليم وتقييم المناهج وهذا ليس مقتصرًا على العلماء العرب فحسب، وإثما كذلك علماء من الغرب فقد تعرّضوا للتقييم في كتبهم وقواميسهم من بينهم: "ميشال بلورد Michel Plourde .. في كتابه:

(Formation à une méthode d'évaluation et d'élaboration de programme).

وهو يتحدّث عن تكوين المناهج التعليمية وتقويم وتأسيس البرامج كذلك في المعجم الحالي للتربية لـ "رونالد ليجندر":

(Renald Legendre: Dictionnaire actuel de l'éducation).

إنّ التقييم عند هؤلاء هو النّسق الذي بواسطته تحصر وتحصل وتقدم معلومات مفيدة تسمح باختيار القرارات الممكنة.. ضمن الاجتهاد لعقلنة المسعى التّقييمي سواء أكان ذلك من ناحية تقييم البرامج أم وسائل التعليم أم من ناحية تقييم الأفراد، وقد احتل التقييم موقعا في صميم النموذج المعروف: "قياس تقييم، قرار... « إنّ التّقييم عملية نظامية متفاوتة التركيب لجمع ملاحظات وتحليلات تنتهي بإصدار حكم بشأن نوعية الشّيء المقيّم، سواء اعتبر بصفة إجمالية أو من خلال عنصر أو أكثر...

والتّقييم وسيلة يمكن بواسطتها تحديد مدى نجاح المنهج في تحقيق الأهداف التي وُضع من أجلها، أو هو مجموع الإجراءات التي يتم بواسطتها جمع بيانات خاصة بفرد أو مشروع أو ظاهرة أو مادة معينة، ودراسة هذه البيانات

بأسلوب علمي للتأكد من تحقيق أهداف محددة سلفا من أجل اتخاذ قرارات معينة...»¹⁰.

وقد جاء عند الأستاذ راشد حماد الدوسري أن: «التقويم هو تجميع وتحليل منظم للبيانات والمعلومات الضرورية لصنع القرارات، وهو عملية تلجأ إليها معظم المؤسسات لتقويم برامجها منذ بداية تنفيذها وتطبيقها... والتقويم عملية تقييم منظمة (Systematic Assessment) لعمليات البرنامج ونواتجه، أو لسياسة معينة يتبناها البرنامج في ضوء مجموعة من المحكات الصريحة والمضمرة كوسيلة للإسهام في تحسين البرامج أو السياسة التي يتبناها البرنامج..»¹¹. إن التعاريف السابقة متقاربة من حيث كونها ترمي إلى هدف مشترك لعملية التقييم، لكون التقييم ظاهرة وعملية علمية بها ندرك مدى ما تم تحقيقه من الأهداف المسطرة ضمن البرامج التعليمية أو التكوينية السابقة ومن خلال المناهج المقترحة سابقا، وما الغاية من كل ذلك إلا لمراجعة تلك البرامج والخطط، والنظر في قيمتها وأهميتها في الحاضر والمستقبل، وبذلك يتسنى لأولي الأمر والمسؤولين اتخاذ القرارات المناسبة وإصدار الأحكام اللائقة في ذلك الشأن.

أهمية العملية التدريسية: يعدّ التدريس أحد وظائف الأستاذ الرئيسية إلى جانب وظيفته في البحث العلمي وخدمة الجامعة والمجتمع، وهو الطريقة التي بها ينقل الأستاذ أو المعلم المعلومات المقررة في مجال تخصصه، وهو نقل أفكار المعلم إلى ذهن المتعلم، فالتدريس عملية تبليغ وتوصيل لها طابع شخصي، وذات نفوذ وتأثير قويين، لذلك فالتدريس همزة وصل مصيرية بين المعلم والمتعلم ويقتضي هذان الجانبان تقويما وقياسا، وإن اختلفت طبيعة التقويمين، لأنّ واحدا منهما يتعلق بالأستاذ والثاني له صلة بالطالب، ولا ننكر أنّ التدريس هو التّمط الفعّال الذي يختاره الأستاذ من أجل تحقيق أهداف الدّرس، وعني المدرسون بخبراتهم في ميدان التعليم والمشرفون على المنظومة التربوية منذ زمن

بعيد حين أدركوا حقيقة التدريس وخطورته، في سبيل تعيين الطرق التدرسية المفيدة للتلاميذ والطلّاب، والأساتذة طيبة السليطي من بين عدد كبير من الأساتذة والمدرّسين الذين أولوا عملية التدريس عناية بالغة، إذ قامت بدراسة جادة متميزة مرفقة بأعمال ميدانية بمشاركة أساتذة ومتعاونين آخرين، ولها رأي في التدريس مفاده: « لقد كانت الطرائق القديمة تقضي معظم الفصل في الاستماع للمدرّس أو العمل في أوراق منفصلة، وكانت كلّها مهام قلمية، أمّا الطرائق الحديثة فإنّها تعتمد على التفاعل الإيجابي النشط للمتعلم بتوجيه وإرشاد من المعلم، لأنّ التعلّم يكون أبعد أثرا وأعمق إذا توصل إليه التلميذ بنفسه. ولقد تعددت طرائق التدريس وتوّعت ويرجع سبب ذلك إلى تأثرها بالاتجاه التربوي الذي كان سائدا في ذلك الوقت من الاهتمام بالمتعلم من حيث نشاطه وإيجابيته»¹² وتبقى طريقة التدريس نسبية في العموم، إذ لا يمكن أن نصل إلى طريقة مطلقة ليقى ذلك بحسب ظروف التعليم الجديدة ومستجدات العصر من تقنيات واختراعات، لذلك أشار الأستاذ حسن شحاتة إلى أنّه من الصعوبة الوقوف على خصائص تدريس فعّالة في قوله: « ليس من السهل الاتّفاق على خصائص التدريس الفعّال، وكنتيجة لذلك نرى أنّ الجامعات التي تهتمّ بتقويم تدريس الهيئة التدرسية تختلف فيما بينها في تحديد خصائص التدريس الفعّال»¹³ إذا كان من الصّعب تحديد الخصائص الفعّالة في عملية التدريس بالنسبة للأساتذة والمعلّمين، بحكم مستوياتهم وطبيعة تكوينهم، فإنّ الأمر كذلك بالنسبة للطلبة والمتعلّمين، لأنّ اختلافا بينهم أيضا في مستوياتهم العلمية والثقافية ودرجات تحصيلهم يعسر عملية التدريس، لذلك فعملية التدريس هي الوساطة والعلاقة الضرورية بين المعلم والأساتذ وطلبة العلم، إضافة إلى المادّة التدرسية التي تُعدّ همزة الوصل بين الطرفين السّابقين، ومع ذلك فإنه في الإمكان تحديد أهمّ الخصائص التي أفرزتها البحوث والدراستات الجامعية، من

خلال التجارب التي مرّ بها أساتذة ومسؤولون في قطاع التربية والتعليم، وأوافق الأستاذ حسن شحاتة على مجموعة منها كما في قوله على سبيل المثال:

« - التنظيم الجيد للمادة التعليمية من حيث اختيار الأهداف وصياغتها والمحتوى وملاءمته للأهداف والواجبات والنشاطات والاختبارات، والتحصير الجيد للمحاضرة، واستخدام وقت الصّف بشكل جيد، وبالصورة التي يتطلبها البرنامج الدراسي أو المقرر والتنظيم المنطقي وتتابع المادة التدريسية بطريقة تسهّل وتشجّع عملية تحقيق الأهداف.

- الاتّصال الفعّال في استخدام الأستاذ للوسائل والأساليب، التي من شأنها جذب انتباه الطلبة، والوضوح في تقديم الأفكار، والطلاقة اللفظية.. والقدرة على الإصغاء والحديث، وعمق المادة التدريسية من خلال تنظيمها.

- عمق المعرفة للمادة التي يتم تدريسها من خلال تنظيم المادة الدرّاسية ومناقشتها مع الطلبة، وكذا نتائج البحوث والاتجاهات الحديثة في موضوع المادة الدرّاسية، وتقديم وجهات النظر الجديدة إن وُجدت.

- الاتجاهات الايجابية نحو الطلبة من حيث تقديم المساعدة.. وتشجيع الطلبة على طرح الأسئلة والتعبير عن آرائهم.. وإعطاء وقت للطلبة خارج زمن المحاضرة وتهيئة جو عام يسهّل ويحفّز العملية التعليمية..

- تنوع أساليب التقويم المستخدمة، شمولية الاختبارات والموضوعية في التصحيح..¹⁴ في هذا الطرح يتناول الأستاذ حسن شحاتة مجموعة من الخصائص التي يمكن أن تُعين على نجاح عملية التدريس، ولكنه ينوع بين هذه الخصائص في مكوّناتها فمنها ما يخصّ الأستاذ ومنها ما يخصّ الطالب ومنها ما يتعلّق بالمادة التدريسية، وهي كلها تشكّل كتلة واحدة منسّقة ومتكاملة وقد بدأ الخصائص المذكورة بالتنظيم الجيد للمادة التعليمية من حيث جوانب عديدة، ثم انتقل إلى الأستاذ ذكرا بعض أوصافه الخلقية والعلمية من الطلاقة اللفظية والوضوح في تقديم الأفكار.. وذكر بعد ذلك الإمكانيات التي لا بد من

الاستعانة منها في القيام بالعملية التعليمية، ومن الجدير بالذكر هنا، أن نضيف إلى تلك الخصائص الاهتمام بالطالب وهو ركن أساس في عملية التدريس، وإنه مما لا بد منه، معرفة أحوال هذا الطالب من حيث مستواه العلمي، ومن حيث مدى قابليته للتعليم، ومن حيث ظروفه النفسية إن أمكن ذلك.

وإذا كان هناك اهتمام كبير بهذه الجوانب مجتمعة فسوف نصل بإذن الله تعالى إلى نتائج حسنة في التعليم ثم في المجتمع وإن المستقبل للعلماء والمفكرين، ولا مناص من إصلاح جذري لمناهج التعليم، لأن: (أي تقدم في المجتمع محكوم عليه بالمرور عبر البوابة التعليمية.. والزمن الآتي لغته العلم والتكنولوجيا ومن الضروري الاستعداد له باستمرار والتفاعل مع تحدياته.¹⁵) وهذا الأمر مفروض على كل إنسان يفكر في مصلحة وطنه، ومستقبل أمته فسلح العلم في عصرنا الحالي هو الحصانة التي تحمينا من أن نكون أهدافا سهلة لغيرنا من الأمم المترخصة بنا، وإذا تحدثنا عن العلم فإني أقصد كل مجالات العلم الأدبية منها والعلمية.

وللتدريس عناصره وأجزاؤه التي يتشكل منها، على رأس هذه الأجزاء الأستاذ والطالب والمادة التعليمية وطرائق التعليم، وهذه المسألة متعددة الأطراف، ومتحدة الأهداف إذ من دون هذه الأسس لا تكتمل العملية التعليمية فالأستاذ هو مصدر العلم والمعلومات والقواعد، والطالب مستقبل تلك المعلومات والمعارف، والمادة التدريسية هي المعارف نفسها، زيادة على ذلك ما يلاحظ من تداخل هذه العناصر والأسس، والتكامل المطلق بينها، ويعد الأستاذ محرّك العملية التعليمية، فهو الذي يكلف بتحقيق الأهداف التربوية وهو الذي تُعهد إليه مهمّة مصيرية في حياة المتعلمين، لذلك صار من الضروري الاهتمام به وإعداده إعدادا مستوفيا قبل أن توكل إليه تلك المهمة، وذلك بتكوينه التكوين السليم بتوفير الخبرات والدورات التدريبية، وتزويده بما يجب من وسائل وظروف لتنمية مهاراته وصل سلوكه وتطوير كفاءته في التدريس.. « ويستطيع

المعلم في الواقع أن يسهم إسهاما كبيرا في عملية التوجيه عندما يناقش التلميذ في الطرائق التي يمكن استخدامها، ويساعده في اكتشاف أخطائه وتقويم هذه الأخطاء لتحديد مستوى تعلمه.»¹⁶ وبهذا يُسهم المعلم والأستاذ بدرجة كبيرة في توجيه المتعلمين، وإرشادهم، وتوجيههم الوجهة الصحيحة.

ويختلف المعلم في الجامعة عن غيره من المعلمين في مستويات التعليم الأخرى، إذ يعمل معلما وباحثا وإداريا ومسؤولا « ويترتب على وظيفة التعليم واجبات فرعية تمتد لتشمل لقاء الطلاب في قاعات الدراسة، وإعداد المادة العلمية وتحديد مصادر التعلم، والقيام بأعباء التدريس وإعداد الامتحانات وتقويم أبحاث الطلاب، وتسجيل أعمال السنة والامتحانات الدورية والنهائية...»¹⁷ فنستطيع أن نقول إن الأستاذ الجامعي يتميز عن غيره في مراحل التعليم الأخرى بأنه يتابع سير العمل الدراسي مع طلبته حتى خارج قاعات التدريس، إمّا بالأسئلة التي يتوجه بها الطلبة إلى أستاذهم خارج حلقة الدرس للاستزادة من معلومات أخرى لها علاقة بالمحاضرة، أو الدرس التطبيقي، وإمّا تعلق المسألة ببحوث التخرج التي يشرف عليها الأستاذ ويوجه الطلبة إلى الخطة المناسبة ويرشدهم إلى المصادر و المراجع الضرورية، ثم يسير مع طلبته المدة التي يقتضيها إنجاز بحث التخرج مرشدا ومقوما وموجها، ومن دون شك فإنّ الأستاذ في هذه المرحلة هو الذي يدرك مستوى الطالب الذي يشرف على مذكرته وهو الذي يكتشف شخصيته العلمية والأدبية، فيعرف مواطن الجودة فيها وأماكن الضعف، فيعمل من وراء ذلك على مساعدة الطالب في تحسين مستواه وعمله الدراسي إن رأى فيه ضعفا وقصورا، كما يعمل على تشجيعه على الاستمرار والمثابرة إن لاحظ في عمله جودة وحسنا، حتى يُصبح الطالب خريج الجامعة قادرا على التفاعل بنجاح مع معطيات المستقبل، وتحديات العصر. وبناء على ذلك فإنّ عمل الأستاذ الجامعي يتطلب مزيدا من الجهد الإضائي ولو كان ذلك خارجا عن نطاق التوقيت الإداري الرسمي لاستكمال عمله وأداء رسالته؛ وإذا ركزت حديثي عن

الأستاذ في الكلام السابق فإني أضع الطالب في الكفة نفسها التي وضعت فيها المعلم، إذ من دون الطالب المتعلم لا يوجد المعلم ولا تكون هناك عملية تدريسية فالطلبة والتلاميذ هم المعنيون الرئيسون بالتعليم والذين يصدرون الأفكار ويشيرون الأسئلة، ويتبادلون المعلومات، ويستتبطن القواعد والنظريات والمفاهيم... ولا نغفل المادة التعليمية التي تُعدّ بمثابة العلاقة الوطيدة بين المعلم والمتعلم وهي الجامع بينهما، وهي التي تنتقل من الأستاذ إلى الطالب، وهي المادة التي يقوم بها الطالب بعد مدة زمنية معينة، ويعتمد التقييم هنا على ناتج الطالب من استيعابه للعملية التعليمية طوال الفصل أو السداسي أو العام الدراسي.

فعالية التّقييم: يؤدّي التّقييم أدوارا فعالة في كل الجوانب الاجتماعية فما من عمل أو نشاط إلّا ويصاحبه تقييم أو تقييم، وإذا كان للتقييم دور مهم في مجالات الحياة فإنه في المجال التربوي أكبر أهمية وأكثر فعالية « لأنه يفيد في معرفة عناصر القوة والضعف، وإلى أي مدى وصلت العملية التربوية من النجاح في تحقيق أهدافها، لتتضح الرؤية التي على ضوءها تحدد المسارات التربوية مستقبلا. ومن هنا يُعدّ التقييم نشاطا مهما من النشاطات التربوية التي ينبغي أن نوليها عناية كبرى»¹⁸، ولخطورة مسألة التقييم في حياة الأمم والشعوب لم يجد أولو الأمر والعلماء بدّا من الاهتمام والمبالاة القصوى بها والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان:

متى يكون التّقييم، وكيف هي طريقته؟ وما هو الهدف منه؟ أو لماذا نُقيم؟ وأسئلة كثيرة تتبادر إلى الذّهن لما له من علاقة بالتّقييم لدى القائمين به عموما، و في قطاع التّعليم على وجه الخصوص، ويكشف لنا الوقت الحاضر عن التطورات المتسارعة للتّقييم التربوي عموما وتقييم تحصيل الطلبة وأدائهم على وجه الخصوص، ويبرز لنا تجديدات مبتكرة وتحولات جوهرية في منهج التّقييم والقياس، ولقد نوّه إلى هذا الأستاذ صلاح الدّين محمود مشيرا إلى: « أنه حصلت تجديدات.. وتحولات.. في منهجيات التّقييم والقياس ومرجعياته، ونقلة

نوعية في أساليبه وأدواته وتقنياته وممارساته الميدانية، وقد أسهمت هذه التطورات في إحداث تغييرات تربوية شاملة في مختلف مكونات المنظومة التعليمية، ولعل هذا يبدو واضحا في حركات إصلاح أنظمة التقييم التربوي في المؤسسات التعليمية في كثير من دول العالم، وبخاصة الدول المتقدمة منذ العقدين الماضيين، كما يبدو واضحا في التوجهات الجديدة لبحوث ودراسات القياس والتقييم التي تزخر بها الأدبيات المتخصصة في هذا المجال في الآونة الأخيرة...»¹⁹ فتغيير أساليب التقييم والقياس أمر محتوم تقتضيه تحديات العصر ومتطلبات التطور والتجديد إنَّ عصرنا يفرض علينا كثيرا من المواجهات المصيرية في كل مجالات الحياة المعاصرة، سواء أكان ذلك في قطاع الزراعة أم الصناعة أم في قطاع التعليم، ولا بدّ - بعد هذا - أن نقف على أهم قسم وهو التعليم أو العملية التربوية، وهذا هو الموضوع الذي نحن بصدد الحديث عنه فنظرا للعلاقة الوطيدة بين التربية والتعليم وبين التنمية الشاملة في المجتمع، فإنَّ المسؤولين باشرُوا تخطيط تلك البرامج التنموية بدقة متناهية، وإلى ذلك أشار الأستاذ فاروق شوقي قائلاً: «ومن خلال علاقة التربية بالتنمية تبرز أهمية التخطيط التربوي فيما يقوم به من ترجمة تلك العلاقة وتجسيد معاني الواقع ومن أولى أشكال تلك العلاقة وفاء النظام التعليمي باحتياجات خطط التنمية من القوى المؤهلة والمدربة.. ويتم ذلك من خلال العديد من الإجراءات والعمليات لإصلاح التعليم وحل مشكلاته، والاختيار الواعي للأهداف التي ينبغي الوصول إليها.»²⁰ وهنا يجب الإشارة إلى ضرورة الارتكاز على تحديد العلاقة الوطيدة بين التطور والازدهار وبين المخططات التربوية، ويلاحظ ذلك التجانس بين القطبين، فكلما كان التخطيط والبرمجة صحيحين كلما أدّى ذلك إلى التطور والتقدم والعكس من ذلك صحيح، وعلى وجه الخصوص ما ظهر في العصر الحديث من مشكلات عويصة تواجه مجتمعات العالم المتقدم والمتخلف على حدّ سواء، ما أجبر على حتمية التخطيط التعليمي والتربوي. وحسب الأستاذ

أحمد خيرى في هذا المجال: « تتزايد الحاجة في وقتنا الحاضر إلى تطبيق الفكر العلمي والأساليب العلمية والتقنية في تصميم الخطط والبرامج التعليمية، وذلك بهدف تحقيق تعلّم وأداء أكثر كفاءة وفعالية بما يتناسب وقدرات المتعلمين وخصائصهم في مختلف مستوياتهم التعليمية»²¹. فمن أهمية التعليم في حياة الأفراد والشعوب إلى ضرورة انتقاء الطرق التربوية الناجحة، وتوزيع الموادّ التعليمية على المتعلمين حسب الكفاءات التي تميز بعضهم عن بعض، وبهذه الوسيلة نحقق ما أمكن تحقيقه من فوائد تعود على الفرد والمجتمع، وتقوم نشاطات التقويم على أساس من الموضوعية، إذ تُحدد الخدمات التي تحتاج إليها البرامج المسطرة، وبذلك لا يكون التقويم ناجحاً إلا إذا وضع مجموعة من الغايات الواضحة والواقعية والقابلة للقياس.

والعملية التقويمية في التعليم ضرورية إلى درجة أنه يمكن الجزم بعدم الاستغناء عنها، لأنّها أحد المداخل الرئيّسة لتطوير مناهج التربية والتعليم، وقد أشار العديد من الأساتذة والمفكرين إلى هذه الضرورة بتحديد مجموعة من الأهداف المسطرة من وراء التقييم، من بينها:

- «1- يساعد التقييم على الكشف عن محاولات جيّدة، كانت مجهولة لتصبح بمثابة فتح آفاق جديدة عن هذا العمل المقيم.
- 2- ويُعين على توضيح الأهداف والمرامي المطلوبة ومدى إمكانية تحقيقها.
- 3- هو أداة - إذا كان قائماً على أساس علمي وبعيدا عن التّحيّز والمجاملة - لكشف مواطن القوة فيتم تعزيزها، أو مواطن الضعف فيتم علاجها.
- 4- يقدم مقياساً علمياً يتم بمقتضاه الوقوف على الحقائق التي يمكن أن تكون أساساً لمعرفة حاجات المستقبل ووضع الخطط اللازمة ثم القيام بتنفيذها.

5- يحدد قيمة المنهج ومدى تحقيقه للأهداف المنوطة به.

6- يساعد كل من له صلة بالعملية التعليمية في تعديل مساره إلى

الاتّجاه الصحيح»²² فالتقويم هو الذي ينبئنا عن مدى نجاح العملية التربوية أو التعليمية أو التكوينية، وبه تلاحظ الكفاءات والمواهب، وتكتشف مواطن الضعف وأماكن القوة، ولا بد من مراعاة تلك الأمور مع التركيز على المناهج والمقررات والنظر في درجة صلاحيتها على تعاقب الفصول والأعوام، مع رؤية المنهج على أنه كتلة واحدة لا يُمكن فصل جزء منها عن الجزء الآخر، وذلك حتى يتسنى تحقيق الشمولية في عملية التقويم، إضافة إلى دوام واستمرارية عملية التقويم، وعدم اقتصارها على مرحلة معينة من المراحل، بل تسير مع العملية التعليمية في كل تفاصيلها ومن بدايتها إلى نهايتها، مع ملاحظة كل التغيرات الطارئة في سير التطور.

أنواع التقويم: لقد سعى الإنسان منذ عهود غابرة إلى إصدار أحكام

تقييمية أو تقويمية على الظواهر المختلفة والموضوعات المتشعبة والأشخاص والأعمال المتنوعة وغير ذلك من نشاطات الإنسان الكثيرة والمتداخلة، إلا أنّ الأحكام التي كان يُصدرها آنذاك اتّسمت بالبدائية والسذاجة، إذ كان يعتمد التقويم في تلك الحقبة من الزمن على الحدس، والقرار الشخصي والإدراك الوحيد.. ويؤكد الأستاذ محمود عبد الحليم منسي على ظهور: «مصطلحات مرادفة لمصطلح التقويم في الكتابات التي ترجع إلى عهود ما قبل التاريخ، فقد اعتبر سقراط أنّ التقويم اللفظي جزء أساس من قياس نتائج التعلم، كما استخدم أباطرة الصين في سنة 200 قبل الميلاد الامتحانات واختبارات الكفاءة لتقدير أداء المرشحين للعمل بالحكومة..»²³ ولهذا النوع من التقويم نماذج كثيرة في العصر الجاهلي على سبيل المثال حيث كان يُقيّم الشّعْر العربي بناء على مقاييس وتقديرات يستعملها من هو الأقدم في مجال الشّعْر.. ولكن لم يدم هذا طويلا، إذ تطوّر التقويم بتطوّر الإنسان، وتقدم الحضارات واتّسع المعرفة فصار

قريبا من الدقة والموضوعية، فظهر التقييم الموضوعي للمناهج في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، كذلك في الوسط التعليمي، ثم تطور شيئا فشيئا إلى أن صار إلى ما هو عليه اليوم، وبذلك بلغت أهميته حداً معتبراً إذ أصبح مقياساً للعمل العلمي الجيد، وأحد الأعمدة التي تعتمد عليها المهن والتخصصات المختلفة لتحقيق أهدافها، ولقد صارت ممارسة التقييم مدرجة ضمن المخططات التعليمية والتربوية، أي أن التقييم من غير الممكن الاستغناء، عنه وبات يحظى بعناية كبيرة لدى المسؤولين عن قطاع التربية والتعليم بصورة خاصة، ولدى المجتمع والأولياء والتلاميذ بصفة عامة.

وعن أنواع التقييم كثرت باتساع مجالات قطاع التربية، فصار ينظر إلى تقويم الأساتذة والتلاميذ على أساس المعارف والكفاءات الشخصية، ومن خلال مردود المؤسسات التربوية، وينظر إلى المناهج التربوية على أساس ما أسفر تطبيقها من نتائج خلال العمل الميداني في أثناء عملية التعليم.

وإذا كان المنهج التربوي يُركز على الأركان الركينة التي يحتاج إليها التلميذ بوصفه العنصر الأساس والمستهدف في العملية التعليمية، فإن من تلك الأركان التقييم، الذي يدور حولها جميعاً، وهو بمثابة المركز أو النواة التي تحيي بها تلك الأركان والأسس، وقد قسم أغلب المهتمين أنواع التقييم إلى:

- التقييم التشخيصي: وهو بمثابة تشخيص وتعيين المستوى الذي يتحلى به المتعلمون من حيث الكم والكيف، وذلك لاختبار المنهج المطبق لدى أولئك الدارسين، ويعتمد هذا النوع من التقييم على ما يمكن استقباله من معلومات مصدرها الطلبة أو الأساتذة أو الإدارة التربوية أو أولياء الأمور... وبناء على هذا فهذا النوع يعمل على مراجعة المناهج التربوية والدراسية، وخاصة إذا كان المنهج جديداً، فعند الأستاذ عبد الحليم منسي: « يتحقق بهذا النوع من التقييم رصد إيجابياته وسلبياته، وتقديم الأسباب الكامنة وراء جوانب القوة والضعف فيه تحدد به مستويات التلاميذ المختلفة، وخبراتهم السابقة، ويساعد على تصنيف

التلاميذ إلى مجموعات متجانسة، أو تمييز كل مجموعة عن الأخرى، كما يكشف عن ميول المتعلمين واتجاهاتهم وخصائصهم العقلية والنفسية»²⁴.

ومن هنا يمكن القول إن هذا النوع من التقويم يعمل على الكشف عن الصعوبات التي تعيق عملية التعلم لدى المتعلمين، وإلى هذا ذهب الأستاذ محمد مسني وغيره من أساتذة آخرين إلى أن التقويم التشخيصي: « يشتمل على الكشف عن أسباب صعوبات التعلم سواء أكانت عوامل مدرسية أو بيئية أو اجتماعية واقتراح وسائل علاجها، ويرى بلوم وزملاؤه أن التقويم التشخيصي لا يقتصر على التعرف على صعوبات العلم فحسب، وإنما يهدف إلى التعرف على الخبرات السابقة للمتعلمين وحاجاتهم التعليمية وبذلك يمتد هذا النوع من التقويم إلى معرفة نواحي القوة أيضا ويستخدم قبل عملية التعلم حتى يمكن وضع البرامج التعليمية في ضوءه»²⁵ فما من شك أن معرفة الظروف المحيطة بعملية التعلم تسفر عن مواطن الضعف والقوة التعليمية لدى المتعلمين، وتبرز المتفوقين من الذين لا يملكون كفاءة لازمة لتلقي العلوم، لذلك يمكن عد التقويم التشخيصي هو: « تقدير الحاجات التعليمية إذ يهتم هذا النوع من التقويم بتحديد أداء مستوى المتعلم في التحصيل الدراسي والقدرات العقلية والميول والاتجاهات للاستفادة بذلك في تخطيط المناهج واختيار الخبرات التعليمية المناسبة للمتعلم»²⁶.

وخلاصة هذا النوع من التقييم أنه يعتمد على ما تلقاه المتعلمون من العلوم والمعارف في حياتهم التعليمية السابقة، ويبقى هذا النوع متعلقا بماضي الدارس العلمي وهو يختلف من طالب إلى آخر كل حسب اجتهاده الشخصي أو ما سمحت به الظروف التعليمية.

التقييم التكويني (البنائي): وهو ذلك النوع الذي يصاحب الأداء وسير

العمل الدراسي، إذ يسير مع المتعلمين خلال السنة الدراسية، فتقيم أعمالهم من حين إلى آخر، وبه تُكتشف مستويات المتعلمين ودرجات معارفهم ومكتسباتهم

ليُعرف مدى صحتها وخطئها، وبهذا النوع من التقييم يدرك كل من الأستاذ والطالب ماذا يجب فعله في المستقبل، فيعرف كل منهما جوانب القوة والضعف ومواطن التمام والنقصان، فتُصحح بذلك الطرق وتُراجع الوسائل المستخدمة في تعديل الأهداف أو تطويرها، وبذلك يعد هذا النوع من التقييم أداة رئيسة في تطوير المناهج التربوية والتعليمية، وهو يحقق التقييم المستمر، والتأكد من صلاحية المنهج وتكامل عناصره وانسجامها، كما يعمل على تدارك الأخطاء والقصور في التعليم قبل استفحالها مع مرور الأيام، ويساعد هذا النوع على تحسين المنهج وتطويره إلى أحسن وجه، فيتحقق مع ذلك المسار التعليمي منذ بدايته بشكل موضوعي ومنطقي.

التقييم التّجميعی (التّحصيلي، الختامي): وهو النوع الذي يأتي كحصيلة

للنوعين السابقين، ويهدف من ورائه الوقوف على مدى ما تحقق من الأهداف المحددة للمنهج، وفيه يُعتمد على جانب تحصيل المتعلمين بالاستعانة بوسائل الاختبارات المتعددة، وبهذا النوع يصل الأمر إلى نهايته، فيفصل في أمر المنهج المطبق وينظر في أجزائه ودقائقه ومدى صلاحيتها أو عدم نجاعتها، ويفيد هذا التقييم في: « تقدير مدى كفاءة المنهج المدرسي المقيم، وتقدير مدى تحصيل التلاميذ.. يزودنا بأساس لوضع الدرجات أو التقديرات للمقرر أو المنهج، يزودنا ببيانات يمكن على أساسها أن يعدل تخطيط المنهج..»²⁷ وهذه الأنواع من شأنها إذا طبقت بصورة جادة على المتعلمين والمعلمين فما من شك في أن النتيجة تكون محمودة، ويرجى من ورائها النجاح والإصلاح.

- (1) فتيحة بن مالك "التقويم التربوي" مجلة: حصيلة الأيام الدراسية والإعلامية لفائدة الأساتذة المثبتين، أيام 8 - 9 - 15 - 16 - مايو 2005م، ص2.
- (2) سامي ملحم، القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، كلية العلوم التربوية. ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع الأردن: 1424 هـ - 2000م، ص7 .
- (3) محمد كراكبي "تقويم مدونة النحو العربي" منشورات المجلس الأعلى للغة العربية أعمال ندوة تيسير النحو، المنعقدة في 23 - 24 / أفريل / 2001م، بالمكتبة الوطنية بالحامة الجزائر: 2001م، ص315.
- (4) ابن منظور الإفريقي، لسان العرب المحيط، دار الجيل، بيروت: 1408هـ - 1988م، مجل5، مادة (قوم) ص193.
- (5) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، دط، دار الجيل، بيروت دت، ج4، مادة (قوم) ص170.
- (6) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دط، دار الدعوة للطباعة والنشر، تركيا: دت ج1، مادة (قوم). وكذلك: مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز (الميسر) ط1، دار الكتاب الحديث الكويت: 1413 هـ - 1993م مادة (قوم) ص597 - 598.
- (7) صالح بلعيد، في المناهج اللغوية وإعداد الأبحاث، دار هومة للطباعة والنشر الجزائر: 2005م، ص130.
- (8) محمد عبد الحليم مسني، التقويم التربوي، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، ص17.
- (9) فتيحة بن مالك "التقويم التربوي" مجلة: حصيلة الأيام الدراسية والإعلامية لفائدة الأساتذة المثبتين، ص5.
- (10) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، الفريق البيداغوجي للمركز الوطني للوثائق التربوية الكتاب السنوي الثالث 2000، 1، شارع محمد خليفي - حسين داي - الجزائر، ص224.
- (11) راشد حماد الدوسري، القياس والتقويم التربوي الحديث مبادئ وتطبيقات وقضايا معاصرة. ط1، دار الفكر: 1425 هـ - 2004 م، ص187.
- (12) ظبية سعيد السليطي، تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة. ط1 الدار المصرية اللبنانية: 1423 هـ - 2002م، ص64 .

- (13) حسن شحاتة، التّعليم الجامعي والتّقييم الجامعي بين النّظرية والتّطبيق. ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب مدينة نصر : 1421هـ-2001م، ص21.
- (14) حسن شحاتة، التّعليم الجامعي والتّقييم الجامعي بين النّظرية والتّطبيق، ص21-22.
- (15) المرجع السابق، ص33 - 34.
- (16) ظبية سعيد السليطي، تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة، ص229.
- (17) حسن شحاتة، التّعليم الجامعي والتّقييم الجامعي بين النّظرية والتّطبيق، ص128.
- (18) الجمهورية الجزائرية الديمقراطيّة الشعبية، وزارة التربية الوطنيّة، الكتاب السنوي 2003، المركز الوطني للوثائق التربويّة، 1، شارع محمد خليفي، حسين داي الجزائر، ص44.
- (19) صلاح الدّين محمود علّام، التّقييم التربوي البديل - أسسه النّظرية والمنهجية وتطبيقاته الميدانية - ط1، دار الفكر العربي، القاهرة: 1465هـ-2004م، ص3.
- (20) فاروق شوقي البوهي، التّخطيط التعليمي، عمليّاته، مداخله التّميّة البشريّة، تطوير أداء المعلم، دار قباء للطباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة : 2001م، ص19.
- (21) جبرال كعب، تصميم البرامج التعليميّة، ترجمة الأستاذ أحمد خيري كاظم. ط2 دار النهضة العلميّة القاهرة : 1999م، ص3.
- (22) الجمهورية الجزائرية الديمقراطيّة الشعبية، وزارة التربية الوطنيّة، الفريق البيداغوجي للمركز الوطني للوثائق التربويّة، الكتاب السنوي الثالث 2000، 1، شارع محمد خليفي - حسين داي- الجزائر، ص224 - 225.
- (23) محمد عبد الحليم مسني، التّقييم التربوي، دار المعرفة الجامعيّة للطبع والنّشر والتّوزيع، ص13.
- (24) المرجع السابق، ص226.
- (25) محمد مسني، علم النفس التربوي للمتعلّمين، دط، دار المعرفة الجامعيّة للنّشر والتّوزيع: 1997م، ص35.
- (26) محمد عبد الحليم مسني، التّقييم التربوي، دار المعرفة الجامعيّة للطبع والنّشر والتّوزيع، ص34.
- (27) المرجع السابق، ص228.